الصباح الاقتصادية 12

العدد 3399 - السنة الثانية عشرة
الأحد 20 شوال 1440 - الموافق 23 يونيو 2019
Sunday 23 June 2019 - No.3399 - 12 th Year

حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «UNCTAD»

# «الشال»: الكويت أدنى دول مجلس التعاون نصيباً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

■ حجم الاحتياطي للنفط التقليدي العالمي نحو 1729.7 مليار برميل مرتفعاً بنحو 2.2 مليار برميل

■ معدل نمو استهلاك الطاقة العالمي في عام 2018 قد ارتفع إلى نحو 2.9 في المئة

أوضح تقرير الشال الإسبوعي انه صدر في 12 يونيو الجاري تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «UNCTAD»، حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وضمنه تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر الوارد في عام 2018، خلاصته هبوط كبير في حجمه للعام الثالث على التوالي من نحو 1.497 تريليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى نحو 1.297 تريليون دولار أمريكي، أي هبوط بنحو 13.4- في المئة. معظم ذلك الانخفاض جاء على حساب الدول المتقدمة التي انخفضت تدفقاته إليها من نحو 759.3 مليار دولار أمريكي في عام 2017 إلى نحو 556.9 مليار دولار أمريكي في عام 2018 فاقدة نحو 26.7- في المئة من مستوى تدفقات عام 2017.

وأرقام التقرير تشير إلى وضع غير مشجع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي، فبعد تدفقات إستثنائية في عام 2008 بلغت نحو 53.9 مليار دولار أمريكي، انخفضت إلى نحو 16 مليار دولار أمريكي في عام 2015، أي مباشرة بعد تدهور أسعار النفط وفي وقت الحاجة القصوى إليها، ثم عاودت الارتفاع إلى نحو 20.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016 أو نحو 38.5 في المئة من مستوى تدفقات عام 2008. وبلغت ادنى مستوياتها في عامي 2017 و2018، واصبحت بحدود 17.45 مليار دولار أمريكي، و17.46 مليار دولار أمريكي في السنتين على التوالي، أو بانخفاض بحدود 16.1- في المئة عن مستوى عام 2016، حدث ذلك رغم أن كل رؤى الإصلاح في دول الإقليم إستهدفت جذب أقصى الممكن من تلك التدفقات.

وكانت الكويت وحدها أدنى دول مجلس التعاون الخليجي نصيباً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017 وثاني أدنى مستفيد وبنحو 345.5 مليون دولار أمريكي في عام 2018، بعد أن كانت نحو 348.1 مليون دولار أمريكي في العام 2017.

وفي المقابل، حافظت الإمارات العربية المتحدة على نفس مستوى نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي 2017 و2018 بنحو 10.4 مليار دولار أمريكي، وتمثل نحو 60 في المئة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى دول مجلس التعاون الخليجي. واعلى ارتفاع نسبي في التدفقات الواردة لدول المجلس التعاون الخليجي في عام 2018 كان من نصيب السعودية، التي ارتفع نصيبها من نحو 1.419 مليار دولار أمريكي، في عام 2017 إلى نحو 3.209 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وبمعدل للنمو بلغ نحو 126.1 في المئة. تاتي اعلى معدل للنمو لتلك التدفقات كان من نصيب عُمان وبحدود 43.6 في المئة والتي زادت قيمة التدفقات إليها إلى نحو 4.191 مليار دولار أمريكي في عام 2018 بعد أن كانت نحو 2.918 مليار دولار أمريكي في عام 2017، ثالث أعلى معدل للنمو في عام 2018 في تلك التدفقات كان من نصيب البحرين وبنحو 6.2 في المئة. أما بالنسبة لدولة قطر، فقد ذكر التقرير، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها في عام 2017 والبالغة نحو 986 مليون دولار أمريكي، تحولت إلى تدفقات خارجة من قطر بنحو 2.186 مليار دولار أمريكي.

وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب تفوقها في الأهمية، حساسة جداً لتطورات الأوضاع السياسية الداخلية، وحساسة جدا لسلامة وسلاسة بيئة الأعمال، وحساسة جداً لارتفاع مستويات الفساد، وعلى كل بلد يرغب في جذبها مراجعة موقعه في مؤشرات الحساسية المذكورة. وفي الكويت بلغت قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها نحو 3.751 مليار دولار أمريكي في عام 2018، أو أكثر قليلاً من 10 اضعاف تلك الداخلة اليها، والرسم البياني المرافق يشير إلى تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها في 10 سنوات.

## أرباح الشركات المدرجة – الربع الأول 2019

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن الربع الأول من السنة الحالية 167 شركة، أو نحو 95.4 في المئة من عدد الشركات المدرجة البالغ 175 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها والشركات المشطوبة والموقوفة عن التداول، وتلك التي تختلف سنتها المالية، أي انه إعلان ممثل لأداء كل الشركات المدرجة. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بلغ نحو 585.4 مليون دينار كويتي، بنمو بنحو 5.7 في المئة عن مستوى أرباح الربع الأول من عام 2018 البالغة 553.9 مليون دينار كويتي. وحققت تقدما وبنحو 23.8 في المئة مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الرابع من عام 2018، حين حققت تلك الشركات نحو 473 مليون دينار كويتي.

وزادت 7 قطاعات من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء الربع الأول من عام 2018، بينما انخفضت أرباح 5 قطاعات أخرى عن مستوى ربحيتها مقارنة بنفس الفترة. افضلها أداء مطلق كان قطاع البنوك الذي زاد أرباحه من نحو 281.7 مليون دينار كويتي إلى أرباح بلغت نحو 306.7 مليون دينار كويتي أي بنحو 8.9 في المئة. تاتيها قطاع الخدمات المالية الذي زاد من أرباحه البالغة نحو 73.3 مليون دينار كويتي إلى مستوى 82.8 مليون دينار كويتي أي بنحو 13 في المئة. تلاهما في الإرتقاء، قطاع الإتصالات الذي زاد أرباحه من نحو 61.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 65.2 مليون دينار كويتي أي بنحو 6.4 في المئة. وأكبر انخفاض في مستوى الأرباح كان من نصيب قطاع الخدمات الإستهلاكية، فقد بلغت أرباحه نحو 2.9 مليون دينار كويتي نزولا من مستوى 7.2 مليون دينار كويتي حققها في الربع الأول من العام الماضي.

وتشير نتائج الربع الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 99 شركة مقارنة مع الربع الأول من عام 2018، من ضمنها زادت 72 شركة مستوى أرباحها وخفضت 27 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي أن 59.3 في المئة من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء، وحققت 68 شركة هبوطا في مستوى أدائها، ضمنها 43 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 25 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحا بنحو 377.5 مليون دينار كويتي، أو نحو 64.5 في المئة من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المعلنة. تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 107.7 مليون دينار كويتي، وجاء «البنك الأهلي المتحد «البحرين»» في المرتبة الثانية بنحو 58.7 مليون دينار كويتي، و«بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثالثة بنحو 51.6 مليون دينار كويتي، واحتلت «شركة الاتصالات المتنقلة «زين»» المرتبة الرابعة بنحو 47.1 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 18.8 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت «شركة إيفا للفنادق والمنتجعات» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 4.7 مليون دينار كويتي، وتلتها «شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة» بنحو 4.2 مليون دينار كويتي.

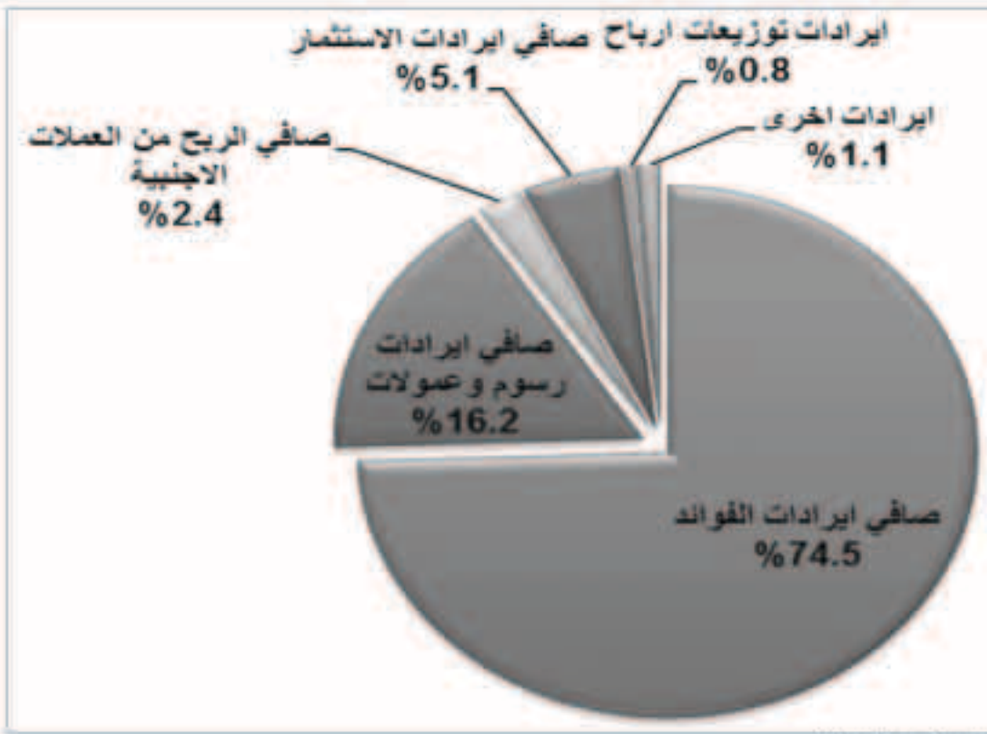

اجمالي الايرادات التشغيلية للربع الأول 2019

## بعض إحصاءات الطاقة 2018

يشير عدد 2019 المُعنون «مراجعة إحصاءات الطاقة العالمية» والصادر عن شركة «بريتش بتروليوم» «BP» والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني، إلى أن معدل نمو إستهلاك الطاقة العالمي، في عام 2018، قد ارتفع إلى نحو 2.9 في المئة، من نحو 1.9 في المئة في عام 2017. وكانت معدلات النمو لاستهلاك الطاقة في العالم، مقارنة بمستوى عام 2017، قد بلغت في عام 2018، 14.5 في المئة للطاقة المتجددة، 5.3 في المئة للغاز الطبيعي، 3.1 في المئة للطاقة المائية، 2.4 في المئة للطاقة الذرية، 1.5 في المئة للنفط، و1.4 في المئة للفحم الأكثر تلويثاً، ولابد من ملاحظة الفارق النسبي الكبير لنمو استهلاك الطاقة المتجددة رغم صغر مساهمتها حاليا.

وبلغ حجم الاحتياطي للنفط التقليدي العالمي، نحو 1729.7 مليار برميل، مرتفعاً بنحو 2.2 مليار برميل، مقارنة بنهاية عام 2017. ولا يزال صلب الاحتياطيات النفطية في منطقة الشرق الأوسط، التي تسهم بنحو 836.1 مليار برميل، اي بما نسبته نحو 48.3 في المئة من حجم الاحتياطي النفطي العالمي، –ونحو 99.3 في المئة منه– اي من الـ 48.3 في المئة– يقع في منطقة الخليج العربي «دول مجلس التعاون الخليجي عدا البحرين إضافة إلى إيران والعراق». وتسهم أمريكا الجنوبية والوسطى بما نسبته 18.8 في المئة، اي نحو 325.1 مليار برميل، فيما تسهم أمريكا الشمالية بما نسبته 13.7 في المئة، اي نحو 236.7 مليار برميل، وكومنولث الدول المستقلة بما نسبته 8.4 في المئة، اي نحو 144.7 مليار برميل، وافريقيا بما نسبته 7.2 في المئة، اي نحو 125.3 مليار برميل، وآسيا الباسيفيك بما نسبته 2.8 في المئة، اي نحو 47.6 مليار برميل، واخيراً، اوروبا بما نسبته 0.8 في المئة، اي نحو 14.3 مليار برميل.

وانتجت منطقة الشرق الأوسط، في عام 2018، ما نسبته 33.5 في المئة اي نحو 31.762 مليون برميل يومياً من حجم الإنتاج النفطي العالمي، الذي بلغ نحو 94.718 مليون برميل، يومياً، «السعودية 13.0 في المئة، إيران 5.0 في المئة، العراق 4.9 في المئة، الإمارات 4.2 في المئة والكويت 3.2 في المئة»، وهي التي تسهم –كما سلف– بنحو 48.3 في المئة من حجم الاحتياطي النفطي العالمي. وانتجت أمريكا الشمالية ما نسبته 23.8 في المئة من حجم الإنتاج النفطي العالمي «الولايات المتحدة الأمريكية 16.2 في المئة»، وانتجت كومنولث الدول المستقلة ما نسبته 15.3 في المئة من حجم الإنتاج النفطي العالمي «روسيا الاتحادية 12.1 في المئة»، وانتجت افريقيا ما نسبته 8.6 في المئة من حجم الإنتاج النفطي العالمي. وانتجت آسيا الباسيفيك ما نسبته 8.1 في المئة من حجم الإنتاج النفطي العالمي «الصين 4.0 في المئة»، وانتجت أوروبا ما نسبته 3.7 في المئة من حجم الإنتاج النفطي العالمي «النرويج 1.9 في المئة».

واستهلكت آسيا الباسيفيك نحو 35.9 في المئة من حجم الاستهلاك النفطي العالمي «الصين 13.5 في المئة، الهند 5.2 في المئة، اليابان 3.9 في المئة، وكوريا الجنوبية 2.8 في المئة»، بينما استهلكت أمريكا الشمالية نحو 24.8 في المئة «الولايات المتحدة الأمريكية 20.5 في المئة»، واستهلكت أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 19.4 في المئة «روسيا الاتحادية 3.2 في المئة»، أي إن النفط يُستهلك في الغالب خارج مناطق تركز احتياطاته، مع ملاحظة أن ثقل الاستهلاك بات يميل إلى شرق تركز إحتياطاته، وسوف يتزايد هذا الميلان، بمرور الزمن، إذ أصبحت الصين والهند تستهلك رقم قريب مما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية، بينما إنتاج آسيا الباسيفيك من النفط نحو 33.8 في المئة من إنتاج أمريكا الشمالية، أي أن حاجتها للإستيراد أعلى بكثير.

وتبلغ مساهمة الشرق الأوسط من حجم احتياطي الغاز الطبيعي العالمي نحو 38.4 في المئة، وتستحوذ إيران على نحو 16.2 في المئة من حجم الاحتياطي العالمي، وقطر على نحو 12.5 في المئة، والسعودية على نحو 3.0 في المئة، والإمارات العربية المتحدة على نحو 3.0 في المئة. أما أوروبا وكومنولث الدول المستقلة فلديهما من حجم الاحتياطي العالمي ما نسبته 33.9 في المئة «روسيا الاتحادية 19.8 في المئة وتركمانستان 9.9 في المئة»، وتنتج نحو 28.0 في المئة من حجم إنتاج الغاز الطبيعي العالمي «روسيا الاتحادية 17.3 في المئة»، وتستهلك أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 29.4 في المئة من حجم الاستهلاك العالمي «روسيا الاتحادية 11.8 في المئة»، وتنتج أمريكا الشمالية نحو 27.2 في المئة من حجم الإنتاج العالمي، رغم إنها لا تملك سوى ما نسبته 7.1 في المئة من حجم احتياطي الغاز الطبيعي العالمي. وتستهلك أمريكا الشمالية اقل، قليلاً، مما تنتج من الغاز الطبيعي، أي نحو 26.6 في المئة من حجم الاستهلاك العالمي، «الولايات المتحدة الأمريكية 21.2 في المئة»، وتستهلك آسيا الباسيفيك نحو 21.4 في المئة، «الصين 7.4 في المئة»، ولديها نحو 9.2 في المئة من حجم الاحتياطي العالمي، وتنتج نحو 16.3 في المئة من حجم الإنتاج العالمي، وذلك يعني أن تركز استهلاك الغاز الطبيعي مازال أكبر في مواقع إنتاجه.

ويتوزع احتياطي الفحم على نحو مختلف، إذ لدى آسيا الباسيفيك نحو 42.2 في المئة من حجم الاحتياطي العالمي، «استراليا 14 في المئة، الصين 13.2 في المئة والهند 9.6 في المئة»، ولدى اوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 30.7 في المئة «روسيا الإتحادية 15.2 في المئة»، ولدى أمريكا الشمالية نحو 24.5 في المئة «الولايات المتحدة الأمريكية 23.7 في المئة»، وكذلك في جانب الإنتاج، تتفوق آسيا الباسيفيك على ما عداها بنصيب 72.8 في المئة من حجم الإنتاج العالمي «الصين 46.7 في المئة»، وتنتج اوروبا وكومنولث الدول المستقلة ما نسبته 11.4 في المئة من حجم الإنتاج العالمي «روسيا الإتحادية 5.6 في المئة»، بينما تنتج امريكا الشمالية ما نسبته 10.2 في المئة «الولايات المتحدة الأمريكية 9.3 في المئة». وتستهلك آسيا الباسيفيك ما نسبته 75.3 في المئة من حجم الاستهلاك العالمي «الصين 50.5 في المئة»، وتستهلك أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 11.7 في المئة، فيما تستهلك أمريكا الشمالية نحو 9.1 في المئة، ويلاحظ، مما سبق، أن خاصية تركز احتياطيات الفحم في دول الاستهلاك هي ما يبرر نمو الطلب عليه، ونمو استهلاكه، بالتالي، رغم كونه المصدر الأكثر تلويثا من بين مصادر الطاقة.

وختاما، لازال النفط يتمتع بصدارة الاستهلاك لمكونات الطاقة، فهو يستحوذ على نحو 33.6 في المئة من الإجمالي، تاركا نحو 27.2 في المئة للفحم، ونحو 23.9 في المئة للغاز الطبيعي، ونحو 6.8 في المئة للطاقة المائية، ونحو 4.4 في المئة للطاقة الذرية و4.0 في المئة للطاقة المتجددة.

## نتائج بنك برقان – الربع الأول 2019

أعلن بنك برقان نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك «بعد خصم الضرائب» قد بلغ نحو 19.45 مليون دينار كويتي، وبانخفاض بلغ نحو 1.07 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 5.2 في المئة، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018 حين بلغ نحو 20.52 مليون دينار كويتي. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض الربح التشغيلي للبنك بنحو 3.27 مليون دينار كويتي أو بنسبة 10.1 في المئة، نتيجة انخفاض جملة الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من انخفاض جملة المصروفات التشغيلية، ويأتي هذا الانخفاض في صافي أرباح البنك، بالرغم من انخفاض إجمالي المخصصات بنحو 1.36 مليون دينار كويتي أو بنحو 15.2 في المئة، مقارنة بنفس الفترة من العام الفائت.

وانخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 10.18 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت نحو 16.8 في المئة، حين بلغ الإجمالي نحو 50.29 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 60.47 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند إيرادات الفوائد بنحو 9.27 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 19.8 في المئة، وصولاً إلى نحو 37.46 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 46.73 مليون دينار كويتي. وانخفض أيضا، بند إيرادات أخرى بنحو 2.73 مليون دينار كويتي وصولا إلى نحو 541 الف دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.27 مليون دينار كويتي. بينما حقق بند صافي إيرادات الإستثمار أرباح بلغت 2.56 مليون دينار كويتي مقارنة بخسائر بنحو 436 الف دينار كويتي، أي بارتفاع بلغت قيمته نحو 3 مليون دينار كويتي.

وانخفض إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة اقل من انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 6.91 مليون دينار كويتي أو بنسبة 24.7 في المئة، عندما بلغت نحو 21.04 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 27.95 مليون دينار كويتي، نتيجة انخفاض بنود المصروفات التشغيلية جميعها. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 1.36 مليون دينار كويتي أو نحو 15.2 في المئة كما اسلفنا، وصولاً إلى نحو 7.63 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغت نحو 8.99 مليون دينار كويتي. وعليه، بلغ هامش صافي الربح نحو 24.2 في المئة، مقارنة بنحو 22.6 في المئة خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

وتظهر البيانات المالية انخفاض إجمالي موجودات البنك بنحو 289.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 4 في المئة، ليبلغ نحو 7.023 مليار دينار كويتي مقابل نحو 7.312 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018. بينما ارتفع الإجمالي بنحو 98.8 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت نحو 1.4 في المئة، لو تمت مقارنته بإجمالي الموجودات للربع الأول من عام 2018 حين بلغ نحو 6.924 مليار دينار كويتي. وانخفض بند قروض وسلفيات للعملاء بما قيمته 93.9 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 2.2 في المئة، وصولاً إلى نحو 4.169 مليار دينار كويتي «59.4 في المئة من إجمالي الموجودات» مقارنة بنحو 4.263 مليار دينار كويتي «58.3 في المئة من إجمالي الموجودات» في نهاية عام 2018. وانخفض بنحو 3.9 في المئة أي نحو 171.3 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام 2018، حين بلغ نحو 4.340 مليار دينار كويتي «62.7 في المئة من إجمالي الموجودات». وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 77.7 في المئة مقارنة بنحو 80.1 في المئة. وانخفض أيضا، بند النقد والنقد المعادل بنسبة 24.4 في المئة أي ما يعادل 284.7 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 879.6 مليون دينار كويتي «12.5 في المئة من إجمالي الموجودات». بعد أن كان في نهاية عام 2018 نحو 1.164 مليار دينار كويتي «15.9 في المئة من إجمالي الموجودات»، ولكنه ارتفع بنحو 13.9 في المئة او بنحو 107.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 772.4 مليون دينار كويتي «11.2 في المئة من إجمالي الموجودات» في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك «من غير احتساب حقوق الملكية» قد سجلت انخفاضا، بلغت قيمته 265.9 مليون دينار كويتي ونسبته 4.2 في المئة لتصل إلى نحو 6.099 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت عند نحو 6.365 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018، بينما ارتفعت بنحو 36.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 0.6 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الفائت، حين بلغت آنذاك نحو 6.062 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.8 في المئة مقارنة بنحو 87.6 في المئة.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن كل مؤشرات ربحية البنك قد سجلت انخفاضا، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE» إلى نحو 10.4 في المئة مقابل 12.4 في المئة، وانخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك «ROC» ليصل إلى نحو 31.1 في المئة، بعد إن كان عند 39.1 في المئة. وانخفض أيضا، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك «ROA» ليصل إلى نحو 1.09 في المئة، قياسا بنحو 1.14 في المئة، وانخفضت ربحية السهم «EPS» إلى نحو 5.5 فلس مقابل 6.3 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد «P/E» نحو 17.0 ضعف مقارنة بنحو 11.1 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم بنحو 12.7 في المئة، مقابل ارتفاع سعر السهم السوقي وبنحو 33.9 في المئة مقارنة مع 31 مارس 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.0 مرة مقارنة بنحو 0.7 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

## الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي اقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفض المؤشر العام «مؤشر الشال». وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 508.4 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 4.5 نقطة ونسبته 0.9% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 79.4 نقطة أي ما يعادل 18.5% عن إقفال نهاية عام 2018.

| | القطاعات | عدد الشركات المدرجة | أرباح الشركات المدرجة المشتركة - الف د.ك | | التغير | | نسبة من الاجمالي | | الترتيب حسب ارتفاع القيمة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الربع الأول 2019 | الربع الأول 2018 | الف دينار كويتي | % | الربع الأول 2019 | الربع الأول 2018 | |
| 1 | قطاع النفط والغاز | 5 | 1,659 | 3,784 | 2,125- | %56.1- | %0.3 | %0.7 | 10 |
| 2 | قطاع المواد الاساسية | 1 | 509 | 465 | 44 | %9.5 | %0.1 | %0.1 | 7 |
| 3 | قطاع الصناعة | 29 | 62,833 | 66,477 | 3,644- | %5.5- | %10.7 | %12.0 | 11 |
| 4 | قطاع سلع استهلاكية | 3 | 5,536 | 5,086 | 450 | %8.8 | %0.9 | %0.9 | 6 |
| 5 | قطاع الرعاية الصحية | 1 | 1,255 | 2,644 | 1,389- | %52.5- | %0.2 | %0.5 | 9 |
| 6 | قطاع الخدمات الإستهلاكية | 14 | 2,909 | 7,161 | 4,252- | %59.4- | %0.5 | %1.3 | 12 |
| 7 | قطاع الاتصالات | 5 | 65,162 | 61,253 | 3,909 | %6.4 | %11.1 | %11.1 | 3 |
| 8 | قطاع البنوك | 12 | 306,702 | 281,696 | 25,006 | %8.9 | %52.4 | %50.9 | 1 |
| 9 | قطاع التأمين | 8 | 16,023 | 13,841 | 2,183 | %15.8 | %2.7 | %2.5 | 5 |
| 10 | قطاع العقار | 39 | 40,003 | 37,766 | 2,237 | %5.9 | %6.8 | %6.8 | 4 |
| 11 | قطاع الخدمات المالية | 49 | 82,765 | 73,265 | 9,500 | %13.0 | %14.1 | %13.2 | 2 |
| 12 | قطاع التكنولوجيا | 1 | 36 | 463 | 427- | %92.2- | %0.01 | %0.1 | 8 |
| | اجمالي السوق | 167 | 585,392 | 553,901 | 31,492 | 5.7% | %100 | %100 | |

مقارنة الشركات التي أعلنت عن أرباحها خلال الربع الأول 2019 مع الربع الأول 2018

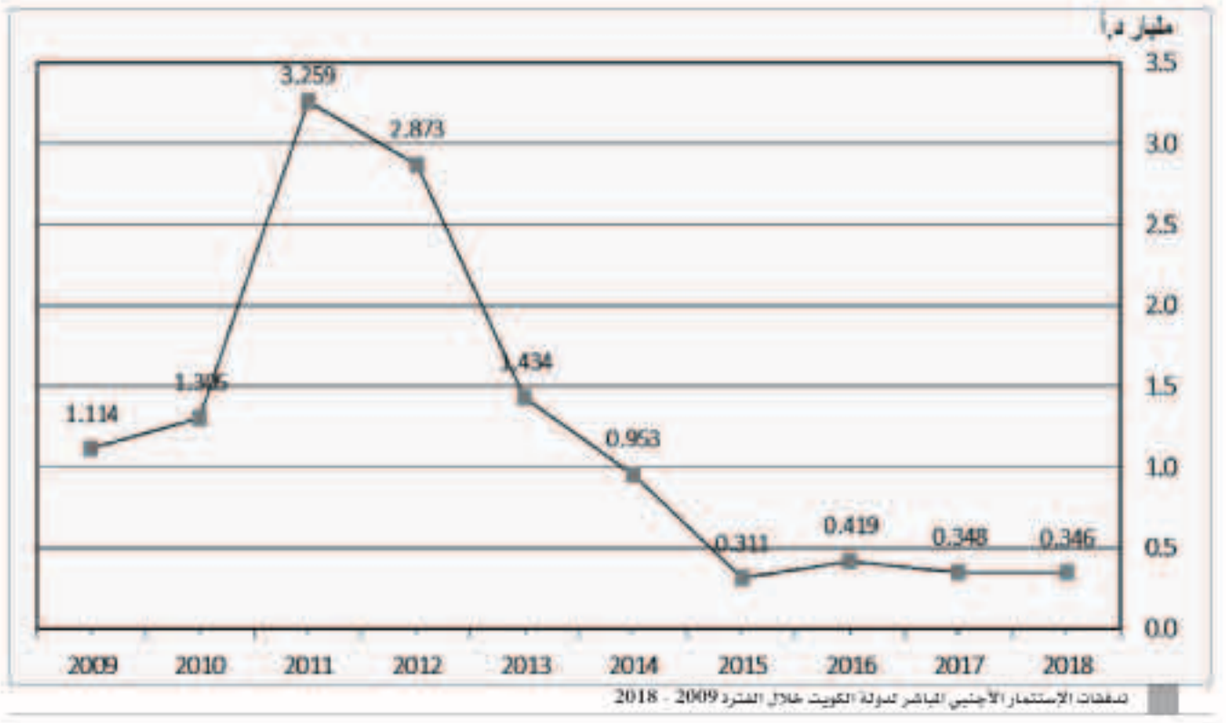

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لدولة الكويت خلال الفترة 2009 - 2018